

حركة الديمقراطيين الاشتراكيين

ندوة حول

"الديمقراطية واستقلالية القرار السياسي"

مارس 2006

توطئة

في نطاق نشر الثقافة الديمقراطية و غرس الحس المدني وتنمية الحوار سعينا أن نقدم لمناضلين و كل التونسيين المتابعين لنشاطنا والحركة الديمقراطية بالبلاد كراسا جيدا ضمن سلسلة الندوات التي تعقدها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بانتظام في إطار لجنة التنمية السياسية من أجل ترسيخ ثقافة سياسية قائمة على الحوار و التعدد و التصدي للقضايا الأساسية التي يواجهها مجتمعنا في هذا المنعرج الحاسم من مسيرتنا السياسية.

و قد اختارت حركة الديمقراطيين عن وعي بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال في 20 مارس 1956 أن نثير في هذه المناسبة السعيدة والعزيزة علينا موضوع " التحول الديمقراطي و استقلالية القرار السياسي" بمشاركة ثلة من الأساتذة المختصين.

و إن تضمن الكراس نقلا دقيقا و شاملا لكل المداخلات والنقاشات التي دارت في الندوة نوجه التحية و التقدير لكل من لبى الدعوة من محاضرين و شخصيات وطنية و مناضلين و إلى لقاء قريب في ندوة جديدة في انتظار بعث فضاء تلتقي فيه الأحزاب السياسية و مكونات المجتمع المدني للحوار حول قضايانا الوطنية في جو من الصراحة و الندية حتى نصون استقلال البلاد وندعمه بمكاسب جديدة تستجيب لطموحات شعبنا في العزة و الكرامة و التقدم و توهل شبابنا لمواصلة حمل المشعل لتعزيز مقومات الاستقلال و قيم الجمهورية.

كلمة السيد إسماعيل بولحية الأمين العام في افتتاح الندوة ندوة حول الديمقراطية واستقلالية القرار

بسم الله الرحمن الرحيم
أصحاب السعادة أعضاء السلك الدبلوماسي
السادة المحاضرون ضيوفنا الكرام
الأخوات والأخوة الكرام

يسعدني باسم أعضاء المكتب السياسي ومناضلات ومناضلي حركة الديمقراطيين الاشتراكيين أن أرحب بكم في افتتاح هذه الندوة التي نعقدها بمناسبة خمسينية عيد الاستقلال فحركاتنا تحاول باستمرار أن تحتفل بالمناسبات الوطنية والقومية بأسلوبها الخاص وقد واكبت نشاط حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ولا شك أنكم لاحظتم حرصنا على ربط البعدين الثقافي والسياسي بالنسبة لمختلف مبادراتنا واهتماماتنا فنحن نؤمن بأن الثقافة سند للسياسة وأن الممارسة السياسية اليومية إذا لم تركز على رؤية ثقافية حضارية فإنها توقع أصحابها في التكرار الأجوف للشعارات وقد اخترنا هذه المرة موضوع "التحول الديمقراطي واستقلالية القرار السياسي" ودعونا أهل الاختصاص وهم الأساتذة الدكتور الصادق بالعيد والدكتور فتحي التريكي والأستاذ صالح الماجري لتبادل الرأي في وقفة هادئة تفاعلا مع الحدث وبنظرة إستشرافية بهدف استخلاص ما يجب استخلاصه لحماية استقلالنا ومسارنا الديمقراطي وتجاوز كل ما يتعارض مع مصلحة تونس التي تبقى فوق كل اعتبار.

دعوة الإصلاح في بيان الذكرى العشرين للاستقلال

واسمحوا لي أن أذكر أننا كنا أصدرنا بياننا في الذكرى العشرين (20) للاستقلال في 20 مارس 1976 ضمناه دعوة للإصلاح السياسي

جديد للتحديث والتقدم لمواجهة كل التحديات ومواكبة التحولات بالعودة إلى "الخميرة" التي استعملت لنيل الاستقلال وهي التونسية والعيش معا بمشاركة كل التونسيين في مناخ من الحرية وقيم الجمهورية لنعانق الحلم من جديد ونستفز مجتمعنا لبلوغ أعلى المراتب لنشرع للمستقبل ويحق لنا معشر التونسيين ونحن نحبي في اعتزاز خمسينية الاستقلال أن نحلم نعم أن نحلم استلهاما من رصيدنا الحضاري وتراكمات المكاسب والإنجازات بعد أن كانت تونس سبابة في نيل الاستقلال في 20 مارس 1956 وفتحت إذاك سلسلة الإستقلالات في القارة السمراء أن تفتح للخمسينية القادمة صفحة جديدة تكون فيها تونس رائدة في محيطها بالمبادرة في إنجاز إتحاد المغرب العربي الكبير ولو على مراحل مثل الشروع في بعث سوق مغربية مشتركة ليخلد التاريخ مآثر هذا الجيل مثلما نخلد اليوم مآثر الجيل الذي سبقنا .

أيتها السيدات أيها السادة

أشكركم مرة أخرى على الحضور وأحيل الكلمة إلى الصديق العزيز الإعلامي المعروف عبد اللطيف الفوراتي ليتولى تنشيط وإدارة فعاليات هذه الندوة وله جزيل الشكر.

كلمة الأستاذ عبد اللطيف الفوراتي

في هذه الندوة التي تدعو التحديات فيها تحديا كبير نظرا للقضايا المطروحة فيها حسب العنوان الذي وقع اختياره و الذي كان الأستاذ إسماعيل بولحية قد حدده في كلمته في البداية.

يشرفني أيضا أن أكون بينكم لأنها هذه ليست أول مرة أتوجه إليكم بهذا الخطاب و أتولى فيها تنشيط مثل هذه الندوة إنني أسأل نفسي قبل أن أسأل السادة الآخرين، ماذا عسانا أن نقول اليوم أمام هذا الموضوع الذي يبقى مطروحا بين أيديكم ؟

هذه القضية الكبيرة و هي نمو سياسي و بصفة عامة الديمقراطية في كل مجالاتها القومية و غير القومية و الفرديّة و غير الفرديّة و عامة

وإدخال جرعة من التعددية والديمقراطية على النظام وكان بمثابة نقطة الانطلاق والمرجعية لتأسيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في سنة 1977 و بعث حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في 10 جوان 1978 ويشرفني أن أتوجه في هذه المناسبة بتحيةة إكبار وتقدير إلى بناء الحركة الديمقراطية في تونس الخضراء ماضيا وحاضرا وأخص بالذكر الأخ المناضل أحمد المستيري أمد الله في عمره ومتعته بالصحة والعافية.

فعندما أسسنا حركة الديمقراطيين الاشتراكيين قلنا منذ البداية أن الاستقلال ليس فقط بناء دولة حديثة وتونس للإطار وإنما هو إلى جانب ذلك تمكين التونسيين من بناء مستقبل بلادهم بكل حرية ومسؤولية فالذين واجهوا رصاص البوليس والجيش الفرنسي كانوا يربطون بين الاستقلال والحرية والديمقراطية. ولم يكن سعيينا عندما قررنا في أواخر السبعينات بعث تنظيم حزبي ذي بعد مستقبلي وكمشروع للدفاع عن قيم الحداثة والتقدم كتصرف فكري بل عملنا على نشر ثقافته وخصنا التجربة الديمقراطية التعددية منذ انتخابات 1981 حتى نعطي مضمونا شعبيا ووطنيا للاستقلال ونساهم في فتح المجال أمام كل تونسي ليشارك من موقعه في كل ما شأنه أن يكسر الاحتكار ويحصن الاستقلال باعتبار الديمقراطية هي الأداة الرئيسية لتجميع كل التونسيين والتونسيات على قواسم مشتركة مع حماية حقهم في الاختلاف والتنوع .

من هذا المنطلق تحديدا كنا من الأوائل الذين أيدوا التغيير وساندوا الرئيس زين العابدين بن علي في مشروعه الإصلاحية فالرئيس بن علي لم ينفذ فقط الدولة من الضعف والتفكك ولم يكتف بأن يجنب البلد انزلاقا خطيرا نحو العنف وإنما اعتبر في بيان السابع من نوفمبر أن ذلك لا ينحقق إلا عبر التمسك بالخيار الديمقراطي وبمقوماته الأساسية مثل تفعيل التعددية السياسية ودعم المجتمع المدني.

وبناء عليه عندما نتمسك بالربط بين الاستقلال والديمقراطية فإننا نجسد الوفاء لبيان السابع من نوفمبر ونجدد العهد الذي يجمعنا بالرئيس بن علي.

إن إحياء ذكرى مرور 50 سنة على الاستقلال لحظة تاريخية نتخلص فيها نهائيا من مرگب "ضحايا الاستعمار" بعد أن حررنا الوطن لنحرر المواطن ونعتمد على أنفسنا بالتنظيم والعمل ونعمل على إيجاد عقد

في بلد مثل بلدنا يستعد قبل أيام محدودة للاحتفال بذكرى الاستقلال. إننا و لا شك نعول على مدى الحضور لتكون المداخلات التي ستطرح مدخلا للإحاطة أكثر من أن تكون هي بديهية ، ثم أن النقاش هو الذي سيعمق الحوار وسيطرح علينا أسئلة ينبغي أن نجد لها أجوبة.

إننا اليوم أمام أساتذة كبار البعض حول هذه الطاولة والبعض الآخر داخل القاعة وأود أن أشير لاختيار صديقي الأستاذ إسماعيل بولحية للمحاضرة في هذه المواضيع بالذات وعلى يساري الدكتور الصادق بالعيد ومن منكم لا يعرفه ثم الأستاذ صالح الماجري الذي هو أستاذ كبير ستعرفونه ولا بد أنكم عرفتموه من قبل وأيضا الأستاذ فتحي التريكي وكذلك الأستاذ الحبيب الجحاني إذا بدأ مع الأستاذ صالح الماجري وهو أستاذ محاضر دولي يتجاوز نشاطه المحاماة في تونس إلى خارج حدودنا ويشمل نشاطه لا فقط المجالات العادية للمحاماة بل هو اختصاصي أيضا في موضوع البترول وما أدراك ما البترول.

كلمة الأستاذ صالح الماجري حول مجتمع المعرفة والنمو الاقتصادي : سيناريو تونس 2030

بسم الله الرحمن الرحيم،
حضرات السادة والسيدات،
سعادة السفراء المحترمون،

أود في بادئ ذي بدئ أن أشكر الدعوة الكريمة لحضور هذه الندوة وأبدأ كما بدأ الأستاذ إسماعيل بولحية بتقديم التحية إلى كل مناضل ومناضلة ساهمت في بناء هذه الحركة الديمقراطية الاشتراكية وعلى رأسهم الأستاذ أحمد المستيري الذي يحق له كل ثناء.

الموضوع الذي سأحاول طرحه يتعلق لا بالخمسينية الماضية وانتم أعلمون بها مني، وإنما سأقدم مثلا إلى سيناريو يتعلق بمستقبل تونس ودور تونس في المدة القادمة إلى سنة 2030.

ماذا سيكون دور تونس في المستقبل؟ هل ستبقى تونس بلدا صغيرا حسب حجمه أو أن تونس ستحاول أن تنطلق إلى العالمية بعد أن بنت قاعدتها الداخلية؟

يطرح هذا السؤال اليوم بجديّة لأسباب عديدة أولها أن نموذج تونس للتنمية التي أسسته في الخمسينات حقق الآن اغلب أهدافه ألا وأعطي لتونس ركائز حقيقية من ناحية البنية التحتية ومن ناحية الاقتصاد ومن ناحية التربية الوطنية. كل هذا يحتاج إلى أن يطرح السؤال الجديد وهو ما هو مستقبل تونس؟ السيناريو المعهود بالنسبة للأمة العربية في العشرية الأخيرة هو أن مستقبل الأمة العربية وكل دولة عربية هو مستقبل اسود، فالبطالة تهددنا والإرهاب يتعشش بيننا والجهل بالعالم معروف عندنا. ودراسات عديدة أحبطت شبابنا وجعلته يشك في مستقبله ويخاف منه. إن السيناريو الذي سأحاول أن أقدم شروطه سيعتمد على حلقات ثلاث أو دوائر ثلاث الدائرة الأولى هي الدائرة العالمية ماذا يقول لنا العالم حول هذا المستقبل؟ الدائرة الثانية هي الدائرة الإقليمية، ما هي عناصر القوة التي يمكن لأي بلد عربي له يزيده في محيطه الإقليمي. وثالثا الدائرة المحلية، ما هي عناصر القوة التي يمكن لكل بلد عربي وتونس بالخصوص أن تجدها في داخلها؟

1- في ما يخص الدائرة العالمية: ماذا يقول لنا العالم؟ إن عالم القطبية الثنائية قد زال وانتهى بسقوط الاتحاد السوفياتي وصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أعظم في القمة الدولية وبرز من هنا نمط جديد لقيادة العالم وسياسات جديدة جعلت العالم يكتشف أن القيادة الموحدة قد تكون لها منافع ولكن مساوئها ليست مجهولة، فهل أن هذه القيادة الوحيدة ستبقى إلى سنة 2030؟ إن الدراسات الدولية تثبت الآن بدون أي شك صعود قوى جديدة في آسيا وفي أمريكا اللاتينية وهذه القوى تضاف إلى قوتي الغرب في أوروبا وأمريكا. إذن أن العالم الذي تقوده قوة وحيدة سوف يتغير من قوة وحيدة إلى تعدد القوى فكيف ستكون علاقات هذه القوى وهل أن العلاقات ستبقى بين الدول أم أنها بين مجموعات جديدة.

نقطة ثانية أن الدول سوف لن تكون هي التي ستقرر اللعبة الدولية لقد انتقل العالم من لعبة دولية إلى لعبة حضارات، إن اللاعب الأساسي اليوم في العالم الجديد هي الحضارات. وإذا كان هناك صراع أو تحالف أو توافق فسوف يكون بين حضارات. فما هي الحضارات التي ستجد نفسها

إن العالم كان يقوم على تنظيم هرمي له رئيس أو فرعون أو حاكم أو أمير أمراء أو شيخ لكن الآن انتهى عصر المركزية لم تعد السلطة مركزية وكل سلطة مركزية تقضي على نفسها. فالسلطة لم تعد في القمة وإنما في القاع. وكل من جلس على هذه الطاولة عليه كما سأفعل أن يجلس بينكم فلكم الرأي ولا رأي لغيركم. والآن السلطة في تنظيم شبكي إن الشبكة هي النمط الأساسي للعصر الجديد. معنى هذا أن تبادل المعرفة وتداولها ونقاشها والاختلاف حولها هو أساس التقدم لا السلطة الفوقية لها أي تأثير على المجتمع منذ بداية الثورة العلمية الجديدة ؟

* الظاهرة الثالثة أن الاقتصاد العالمي صار يخضع بالضرورة هو أيضا إلى سلطان المعرفة وإن القوى الصاعدة صارت هي التي تملك جيلا من الشباب المتعلم الذي يرتبط بشبكات المعرفة . والآن نرى أن الحضارات الصاعدة هي في الصين والهند والبرازيل وأمريكا اللاتينية فما هو حالنا نحن هل لنا المعرفة أم أننا بعيدين عنها هل ندخل شبكات المعرفة أم أننا ندخل أماكن أخرى تزيدنا جهلا على جهل.

تلك هي على ما أتصور الأسئلة التي نطرحها على أنفسنا لمعرفة العالم وللتساؤل ماهي الشروط أي دور اليوم لبلد مثل بلدنا ومنطقة مثل منطقتنا في العالم.

سلاح النفط

2- الدائرة الثانية : وهي الدائرة الإقليمية و السؤال في هذه الدائرة أوضح وأبسط هل سنبقى ملعوبا دوليا أم هل لنا مقومات تسمح لنا بأن نصبح حضارة فاعلة لا ملعوبا مفعول به ؟ عناصر القوة لمنطقتنا لا شك فيها ولهذا تكاثر عليها الطامعون. العنصر الأول هو الرصيد البترولي العربي فالمنطقة العربية لها أربعة أخماس من احتياطي النفط العالمي. أي أن من هنا إلى سنة 2030 لا بديل للنفط العربي على الساحة العالمية أي إذا حرمت أي منطقة من هذا النفط فإنها ستفقد جميع عناصر قوتها الاقتصادية والعسكرية فهل تقبل القوى السائدة أو الصاعدة أن تترك هذا السلاح بين يدي الضعفاء الجهلاء المنقسمين على أنفسهم التائهين في أو هامهم قطعاً لا .

سلاح المال

على الساحة العالمية ؟ حضاراتي الغرب، أوروبا وأمريكا بوصفهما جناحين لحضارة الغرب، وحضارات صاعدة في آسيا بالخصوص الصين والهند واليابان. وقد تكون هناك حضارة وسيطة في المنطقة الوسطية التي هي من حدود الصين إلى المغرب العربي. ماذا سنسمي هذه الحضارة ؟ سماها خبراء الغرب في الجغرافيا السياسية الشرق الجديد أو الشرق الأوسط الجديد أو الشرق الأوسط الكبير وماذا سنسميها نحن. ذلك هو السؤال. فإن أعطيناها اسما جغرافيا أو اسما ثانيا فإنا نحدد دور وهدف هذه المنطقة. فإذا اكتفينا في هاته مرحلة من التقدم بأن قلنا بأنها منطقة وسطية بين حضارات الغرب السائدة وحضارات الشرق الصاعدة فماذا سيكون دور هذه المنطقة الوسطية هناك افتراضان : الافتراض الأول أن تكون المنطقة الوسطية ساحة خصام وساحة صراع وساحة عراك بين الحضارات المتصارعة فتصبح إذا المنطقة الوسطية ملعوبا دوليا وهذا ما نعيشه اليوم وما سنتململه إذا بقينا على ضعتنا وانقساماتنا وطموحاتنا الضيقة. وقبل أن نجلس على هذه الطاولة وفي هذه القاعة تعجب أحد الأساتذة الأفاضل المحاضرين اليوم كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية وإيران يستعدان للتفاوض على العراق ؟ والرد بسيط وهو أنهما بالضرورة متفقان من قديم وسوف يتفقان بعدئذ كما حدث بين أمريكا والصين وللعبة البينق بونق. ولا غرابة في هذا فموازن القوى هي التي تقرر لا الصداقات والقبلات وإن المنطقة العربية يعني ما زالت ملعوبا دوليا لأنها تملك النفط ولا تملك من يحميه .ومن يملك النفط إذا لم يحمه يكون بالضرورة غنيمية وجائزة كبرى للأقوياء. افتراض ثان إذا اتحدت المنطقة وإذا وعت مصالحها الإستراتيجية وتناسست خصاماتها الداخلية فإن المنطقة ستصبح أمرا ثانيا حضارة قائمة قد لا تصبح حضارة سائدة وقد لا تصبح قوة عسكرية وإنما يكون لها شأن بين الحضارات لأنها توزع القوة بين اللاعبين الكبار وهذا شأن لا يستهان به. تلك هي الظاهرة الأولى في اللعبة الحضارية العالمية.

من يملك المعرفة يملك القوة

* الظاهرة الثانية أن عنصر القوة لم يعد السلاح النووي ولم يعد أي سلاح تدمير شامل وإنما أصبح وحيدا و أوحدا ألا وهي المعرفة ومن يملك المعرفة يملك القوة ويملك الاقتصاد ويملك العالم. تلك هي كلمة السر للعصر الجديد فأي تنظيم وأي منطقتن يفرضه المعرفة في العالم اليوم ؟

3) الدائرة المحلية : أن المنطقة الوسطية وحرصت على أن لا نسميها إلى الآن تملك قوة بشرية متعلمة حجمها حوالي 900 مليون شاب وشابة.

في الخمسين سنة الفارطة علمنا أبناءنا وبناتنا واحرص أن أقول إن تعليم البنات هو الفائدة الكبرى لمجتمعنا فمن علم ابنة ربح عائلة وهذا ما حققناه في كل المنطقة الوسطية وليس في تونس فقط. إن المرأة صارت متعلمة وقيمها هي التي ستفيدنا في معركة الإبداع العالمي. وهذا الشباب المتعلم الذي بلغ حجمه أعلى حجم في العالم. هو سلاحنا الحقيقي. ويصبح هذا السلاح أقوى لأن التقنيات المعاصرة من إنترنت وغيرها أعطت هذا الشباب قوة الشبكة أي أن هذا الشباب متفاعل متعلم ومبدع ويعمل في عمل جماعي قد لا نراه عندما نكون شبيبا مثلي.

القوة الثالثة هو أن حضارتنا تملك برنامجا معلوماتيا لا تملكه أي حضارة أخرى وهذا البرنامج المعلوماتي هو ما سميناه برنامج أقرا فكل مولود ومولودة عندنا أول كلمة يسمعا هي اقرأ فيكفي لحضارتنا انتماءنا لحضارة أقرا. أن هذه التعليم لأنها نحتت في طفولتنا هي التي ستساعدنا على أن ندخل حضارة المعرفة وحضارة العرب والإسلام وهي حضارة عربية إسلامية لأن هذه الحضارة انفتحت على الديانات الغير المسلمة مما أثارها وزادها نهضة. هذه الحضارة يمكنها الآن أن تعود إلى أصولها في بغداد اليوم التي هي في الاحتلال وفي الأندلس ودمشق وسمرقند والقيروان والمهدية، هذه الحضارة هي الوحيدة التي جربت بناء مجتمع المعرفة وهذا المجتمع هو الذي يحلم به العالم كله والعالم كله يتساءل : كيف سنقيم حضارة المعرفة في القرن الواحد والعشرين . لنا تراث علينا أن نقرأه بعيون المستقبل لا بعيون الماضي .

القوة الأخيرة وليست الأنقص قيمة هي أننا حضارة لم تجعل الهرم هو مثال لنظامها وإنما الحلقة أي الشبكة هي النموذج للتنظيم في الحضارة العربية الإسلامية. كانت الحلقة عندما نجلس مع بعض نقول نطلق ندر دائرة أي أن التنظيم الأساسي لحضارتنا هو تنظيم العصر الآتي وليس العصر الماضي. فإذا جمعنا هذه العناصر وهي موجودة الآن ليس لأنها تراث لحضارتنا وإنما لأنها واقع العالم اليوم يمكننا أن نستعمل تراثنا لإحيائه. ماذا سيحدث؟ سيحدث أمرا بسيطا وهو أن الشبكة بدأت تتحرك في هذه الحضارة وإن الشباب الآن هو الذي ينتظر أمام الباب الجبل

ثانيا أن المنطقة العربية لا تملك فقط سلاحا استراتيجيا سلاح النفط وإنما تملك سلاحا أهم وهو سلاح المال العالمي إن هذه المنطقة بعد زيادة أسعار النفط وهذه الأسعار محكوم عليها بأن تزداد في السنوات المقبلة فإن الرصيد المتوقع وبأسعار معتدلة للمنطقة العربية سيكون حوالي 15 إلى 20 تريليون دولار. والتريليون هو ألف مليار أي أن المنطقة ستتعلم أو ستصاب أو ستكون نعمة عليها نعمة أو نقمة برصيد لم تعرفه البشرية إطلاقا وسيكون هذا الرصيد عائما أي أنه لن يجد أين سيقع استعماله. وآخر الأنباء هو أن الأسواق المالية في الخليج أصيبت بصدمة في البورصة مما خسرها حوالي 200 مليار دولار وإن بلدا مثل السعودية لها الآن 3 ملايين من المستثمرين في بورصة الأوراق المالية بعدما كانوا لا يزيدون عن 50 ألف. يعني هذا أن الدول النفطية أصبحت في معضلة لأن المال يأتي من النفط ولا نجد له سبيلا. ولم يعد ممكنا لعائدات النفط أن تستعمل في الولايات المتحدة الأمريكية ولا في أوروبا لأن لا ضمان لها ولا مكان لها وهذا حدث في السبعينات وأصبح أكثر إلحاحا بعد 11 سبتمبر. ولا لوم على الأمريكيين أو الأوروبيين لأن مالنا إذا دخل شركات أمريكية أو أوروبية فانه يصبح سيد اقتصادهم ومن أصبح سيد اقتصاد بلد أصبح سيده سياسيا ومصالحه الغرب الآن إن لا يترك هذا المال "المتوحش" أن يأخذ سيادة في بلدهم وما حدث لشركة الموانئ الإماراتية إلا دليل قاطع على ذلك. فما ذنب الأمريكيين عندئذ؟ المسؤول الوحيد هو من باع نفط واخذ مالا ولا يعرف أين يستعمله هل يمكن أن يستعمل البترول السعودي بعد أن يبيع وصار عائداً أن يستعمل للاقتصاد السعودي؟ إن حجم الاقتصاد السعودي وهو هائل لا يكفي لاستعمال هذا المال أي إن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي محدودة بالنسبة لمواردها المالية. إذن هذا مشكل مطروح على كل الدول النفطية. وقد قلنا إن سلاح النفط هو سلاح استراتيجي والآن ماذا ستفعل الدول النفطية بمالها يمكن أن تستعمل مالها لتنمية منطقتها المنطقة الوسطية وعلينا في كل بلد نفطي أو غيره أن نستوعب هذا المال وأن نجعله في أمان وفي ربحية تامة فهل اعدنا لهذا الاتجاه.

المناخ الاستثماري سلاح المعرفة

الجديد في كل المنطقة جيل البناء وجيل المعرفة بدا يتحرك بواسطة أدوات الإنترنت، لي ويكي ،البوق blog ... وإنه لشرف لنا أن نبشر بقدمه. وسيكون عندئذ يوم جديد وعصر جديد والسلام عليكم.

شكرا للأستاذ صالح للمداخلة الطيبة و الكلمة للأستاذ فتحي التريكي لتحدثنا عن حوار الحضارات عن التثاقف عن الكونية وشكرا.

كلمة الأستاذ فتحي التريكي حول حوار الحضارات ،التثاقف والكونية

يشرفني أنا أيضا أن أكون معكم اليوم في هذا الاحتفال بالذكرى الخمسين للاستقلال في نطاق هذه الندوة التي تنظمها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين. وأريد أيضا أن اشكر الصديق إسماعيل بولحية على دعوته الكريمة حتى أكون في هذه المناسبة معكم. العقد الجديد للتحديث والتقدم الذي تحدث عنه الصديق إسماعيل بولحية ،كيف سيكون في هذه الظروف التي تتطلب النظر والتمحيص في قضايا متعددة كالحرية والديمقراطية والمواطنة والمعرفة التي تحدث عنها الزميل صالح الماجري على الصعيدين الوطني والعالمي ؟ وقضية الحوار الثقافي التي ستكون موضوع هذه المداخلة هذه القضية هامة جدا لان حسب رأيي لا يمكن أن نجد حلا لإشكالية الديمقراطية في الوضع العالمي الجديد والعالم المعاصر إلا من خلال التفكير في مفهوم الحوار الثقافي ومن خلال فكرة التثاقف التي سأحدث عنها الآن.

كما تعرفون يرتبط المنظور العام للتنوع الثقافي العالمي قبل كل شيء بتصارع العلاقات على الصعيد القومي والعالمي ، لقد كان القرن الماضي هو القرن الأشد دموية الذي عاشته البشرية فغالبا ما لحقت الحروب التي صارت كلية وعالمية مجازر جماعية ومعسكرات اعتقال وحشد وإبادة عرقية وعنصرية من كل نوع واستعمار جديد وغزو وبربرية.

وبداية هذا القرن ليست أفضل إذ أن عدد الضحايا والدمار يفوقان الخيال تعيش الإنسانية الآن في نفس الوقت حياة قصوى من الضغط تخيم عليها الحروب والصراعات العرقية والإرهاب وعدم الاستقرار والعنف

وذلك من اجل تثبيت نظام اقتصادي وسياسي جديد ودبلوماسية جديدة تقوم على القوة وتستبدل فيها التهديد بالقوة بالاستخدام اليومي لها.

والهيمنة أحادية الجانب لقوة وحيدة تريد القبول بها بما هي كذلك في كل مكان من العالم ليس غريبا إذن أن نرى بروز تواصلية جديدة مؤسسة على مصطلحات حربية مثل الإرهاب ومحو الشر والتهديد النووي وغيرها بل يجب القول أن الحرب ذاتها قد أصبحت اليوم تواصل مثلما أكده الفيلسوف الألماني هيغل من خلال التجديد على ضرورتها في إعادة إكساب الشعب معناه تبلورت إذن هذه الرؤية الكارثية للعالم في الوقت الذي صارت فيه سهولة تنقل البشر والأشياء والأفكار والسلع والمال أكثر فأكثر تناميا وفي الوقت الذي كثرت فيه الاعتقادات المتنوعة والمذاهب المتناقضة وذلك حتى تجعل من عالمنا مجالا للتنوع الثقافي. فهذه التعددية هي نتيجة لإعادة إقرار التنوع الثقافي وإبراز الهويات المكبوتة في عالم ينكشف أكثر فأكثر ليين تعددته البناءة فالمجتمع ذو الثقافة الواحدة أي الموسوم بتمثل قوي للوحدة القومية ،اللغوية ،العرقية ،الدينية .. قد يحل محله شيئا فشيئا مجتمع متعدد الثقافات ينفجر فيه نموذج الدولة القومية ليضفي معاني متعددة الاتجاهات للهوية . على أننا لا بد أن نلاحظ هنا أن تفجر الهويات الثقافية و بروز القوميات ذات العرق الواحد قد نتج عنهما على نطاق شاسع عدم استقرار التوازن المؤقت لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، لأجل ذلك حاول المفكرون والإيديولوجيون أن يعززوا حلا قد ترعرع في تجربة كندا المعروفة وهو الحل الذي يربط بين الاندماجية والخلافية . وقد اخذ النقاش في النهاية كما تعلمون بعدا سياسيا قامعا لتعبير الاختلاف ضمن دائرة الحياة الخاصة وذلك في مستوى شاسع داخل البلدان الديمقراطية حيث قد يجبر أصحاب القرار الناس بكل الوسائل التكنولوجية المتاحة على الانضواء في حقل إيديولوجي معين وعلى الموافقة سواء كانت ضعيفة أو ذات شأن على مشروع وحيد وشكل من الوحدة الثقافية والإيديولوجية .وحدة تشتمل بالتأكيد على كثير من الوجوه الضامنة للخيار الديمقراطي ولكنها تحاول التأكيد على التماسك الاجتماعي من خلال هذا الاختلاف multing put. إن التنوع الثقافي يشمل المجتمعات المتعددة والتحويلات الانثروبولوجية للمجتمعات المعاصرة للدول الغنية فقط. تلك المجتمعات التي قد صبغها أكثر فأكثر حضور ثقافات متعددة وتجمعات كثيرة وبالتالي تنوع كبير لأنماط الحياة فهو يشمل الآن أكثر فأكثر مجتمعات موسومة بالوحادية الثقافية نظرا لسرعة تنقل البشر والسلع والمعلومات والأفكار

والمذاهب والأيدولوجيات. حتى أن المكونات الفكرية الشمولية قد تصبح في غير محلها في هذه المجتمعات لاسيما عندما تحاول هذه المكونات إنشاء تماسك متين للعلاقات البشرية يتأتى هذا النمط من التنوع الثقافي إذن عن عولمة الأفكار ومتبعتها مثل عودة الهويات وتأكيد المرجع الذاتي للتجمعات العرقية الدينية.

تناقض في منطوق العولمة

لكننا في هذا المستوى من البحث يجب أن نستشف تناقضا في منطوق العولمة، ففي الوقت الذي تفتح فيه الحدود داخل أوروبا للأوروبيين فإن معاهدة شنغن تغلقها حول أوروبا، في نفس الوقت الذي يندثر فيه جدار برلين يقام فيه جدار أخطر في فلسطين. فنحن نسير باتجاه هوة أو شرخ في الإنسانية ذاتها أي باتجاه تكوين إنسانية من جهة أولى متحررة من الضغوط ومن الحدود تنتقل بحرية وتبني عالمها من حيث هو العالم بحد ذاته من جهة، ومن جهة ثانية إنسانية أخرى تتقبل كل هذه الضغوط وتصبح غريبة عن العالم تنتقل بتأشيرة وتفكر برخص وتعتبر برقابة وتعيش بانتماء وعبودية.

نحن إزاء بروز شكل جديد للإنسان نطلق عليه اسم الغريب الأجنبي من خلال عولمة تنقل السكان، تلك التي أخذت اتساعا شديدا في السنوات الأخيرة. ففي هذه العولمة يتم التحكم قانونيا في الغريب الأجنبي من خارج الغرب إذ تفرض عليه تأشيرة تنقل حتى يمكن فرزه وتمييز الغريب الصالح عن المتخفي، عن المتحيل، عن الإرهابي، عن الملوث، عن اللاجئ أو عن طالب اللجوء السياسي، ولكن ما أردنا التعمق فيه أكثر هو معنى التنوع من حيث استعماله للتنوع للتعبير عن التنوع المادي المنحوت داخل المجتمعات. ففكرة التنوع تفيد أيضا مذهبيا فكريا هو بصدد التوسع أكثر فأكثر من أجل ذلك أردت أن أؤكد هنا أن التنوع الثقافي هو ظاهرة اجتماعية وحضارية تصف لنا بوضوح تحولات مجتمع العولمة لكن من دون أن تكون تصورا فكريا منسجما لأنه يقصي كل ضرب من ضروب الوحدة وكل شكل من أشكال التجريد وبالتالي يقصي التصور في ذاته. فهو من قبيل ما هو عيني ووصفي وليس من قبيل المفهوم، وازعم أن لفظ التنوع قد يعيد الاعتبار لفعل التفكير والتعقل. نحن كنا نعيش في فترة المثاقفة، والمثاقفة كما تعرفون هي مشاركة في ثقافتين ولكن هذه المشاركة هي من طرف واحد هناك غرب يتقف شرقا وهناك شمال يتقف

جنوبا. فكرة التنوع هذه قد تقضي على هذه المشاركة من جانب واحد وتطلب أساسا المشاركة من الجانبين. لذلك منذ الوهلة الأولى نفهم إلى أي حد يجب على التنوع المؤسس على قيم الانفتاح والخلق واستشراف المستقبل والاختلاف أن يتجذر ضمن طريقتنا في مقاربة الحداثة مما يجعل علاقة الذات بالآخر غير منفصلة وتشير إلى تنظيم واقعي مؤسس لصيرورة التماهي التي تخصص لمفهومي الهوية والاختلاف ولوظيفتهما الخاصة في المجتمع بشكل عام. فالتناقض إذن هو الفلسفة التي تمكن في نفس الوقت من احترام الاختلافات البنوية والتأكيد على الصبغة الكونية لكل ثقافة مهما كان حجمها لتصبح خيرا من الخيرات المشتركة للإنسانية برمتها. يضع هذا التعريف للتنوع نهاية لطموح المعقولة الغربية في أن تمتلك وحدها هذا البعد الإنساني في ثقافتها وهو يقدم أكثر من ذلك يقدم للكونية طابعا جدليا للتفاهم المشترك. إن إرادة فرض رؤية واحدة ونهاية لحقوق الإنسان مثلا ونمط الحياة على جميع الثقافات لا يمكن أن يفرض إلا إلى العنف الدائم وبالفعل فإنه يهيمن في الوقت الحاضر ضريبن من العلاقات بالآخر داخل المجتمعات الغربية نسميها بالعنصرية والكلونيالية اللذان هما الآن أفقا الرأسمالية الرئيسيان.

العنصرية

الواقع أن الانتهاكات الواسعة ضد الأجانب وضد المسلمين في بلدان عديدة من أوروبا ومن العالم في السنوات الأخيرة بكل أشكاله يشهد على خطورة هذا الإقصاء إذ ليس هنالك فقط تعزيز للتظاهرات العنيفة والجماعية للعنصرية بل أكثر من ذلك هناك شكل من القبول العام لهذه الأفعال لا صميم تلك التي تتجه ضد المسلمين تترجم في الوقت الحاضر بأخذ مواقف علنية تنشر عبر وسائل الإعلام لكثير من المفكرين والكتاب وأصحاب القرار الذين يتهمون الأجانب ويتهمون المسلمين وثقافتهم وأنماط حياتهم ودياناتهم.

الكلونيالية

إن لفظ كلونيالية هو لفظ غريب نوعا ما لكن يجب تناوله بصراحة أكثر ليس فقط باعتباره موضوع دراسات في الجامعة الأمريكية حاليا لكن باعتبار أنه يمكن أن يفسر خصوصا ضربا جديدا للإمبريالية للبلدان المضطهدة. إذ ليس هنالك مجال للشك في أن الاستعمار هو اللفظ المفتاح

الذي يمكن من فهم بعض الأشياء لتواصل الناس فيما بينهم. فقد تم تدشين الحداثة كما تعرفون بشكل واسع منذ استعمار أمريكا وهناك بعض الأطروحات تمضي إلى حد تأكيد أن الحداثة والكلونيالية تشيران إلى نفس الشيء. في الواقع أن بنية المعقولية الغربية هي التي أدمجت الكلونيالية من حيث هي علاقة ممكنة بالآخر وقد تمت الممارسة الحية لهذه العلاقة في العراق اثر احتلاله أخيراً. وهناك صورة أخرى للكلونيالية تتم من خلال بناء المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة والنتائج الأولية كانت المجازر المستمرة والتأسيس لبنى عنصرية سياسية واقتصادية للسلطة الغربية على العالم غير الغربي.

تختزل العولمة الرأسمالية المتعددة إلى ابعاد حد العلاقة بين الثقافة ضمن هيمنة دامية في بعض الأحيان من خلال هاتين الحركتين على نحو إقصاء الآخر عندما يكون هذا الآخر داخل العالم الغربي العنصرية، والتحكم في وجود الآخر ومصيره عندما يكون خارج العالم الغربي أي في وطنه وهو ما نسميه بالكلونيالية ولسنا في حالة افضل فيما يخص استبعاد الآخر. فقد أفرزت العلاقة الدامية من خلال هذين الشكلين للاستبعاد ردة فعل قوية عندنا اتخذت هي بدورها على الصعيد الثقافي العام حركتين اقصائيتين هما التوقع والتطرف من ناحية والإرهاب من ناحية أخرى.

الإرهاب العدو للإنسانية

سوف لن أعمق أكثر ولكني أريد أو أوضح فكرة الإرهاب أنه لا يخفى على أحد أن كلمة الإرهاب غامضة المقاصد غير دقيقة المعنى وقد

عبد اللطيف الفوراتي:

شكرا للدكتور فتحي التريكي ولا أطيل عليكم الكلمة للأستاذ الكبير الدكتور الصادق بالعيد و الأستاذ المتميز والخبير في القانون الدستوري والخبير في القانون الدولي الخاص والخبير في فلسفة القانون والذي سيحدثنا عن النمو السياسي والنمو الاقتصادي وذلك عبر نماذج اختارها وأرجو أن يكون صدركم واسعا بعد هذه الكلمات الطويلة للاستماع إلى الأستاذ الدكتور الصادق بالعيد المشهور عنه أنه رجل مختصر جدا في كلامه.

استعملت هذه الكلمة في الغرب منذ قرنين تقريبا وتفيد منذ ذلك الحين كل استعمال للعنف لتغيير النظام السياسي في بلد معين والإرهاب في كنهه هو أقصى مظاهرات العنف وأشدّه لأنه لا يعترف للحياة حقاً عند الآخر فاستهدف بذلك الناس جميعاً السياسي والعسكري والمدني والنساء والأطفال وغيرهم على حد السواء بدون ترو أو إعمال للعقل ولا بد أن نلاحظ هنا أن الحملة التي تقوى الآن في الغرب ضد الإسلام وتعتبر أن الإرهاب أصبح وكأنه الميزة الخاصة بالمسلمين هي حملة تدخل ضمن ثقافة الإقصاء التي تحدثت عنها والتي تمارسها المعقولية الغربية التي نسبت أن الإرهاب في الفهم الخاص بها قد نشأ وترعرع في أحضانها و لنتمتع قليلاً في هذه القولة لمفكر ألماني كارل هنزن الذي عاش في القرن التاسع عشر و ألف كتاباً عن القتل هو عبارة عن نصائح متعددة في استعمال تقنيات التفتيل والمذابح والإبادة ضد البرابرة، أي ضد الشعوب المتوحشة أي ضد الآخر تلك التي لم تدخل الحضارة الغربية. يقول مثلاً " إذا ما أجبرت على تدمير نصف قارة وعلى نشر حمام دماء لضرب البرابرة فلا يجب أن يوتخك ضميرك إن الذي لا يضحى بحياته فرحاً من أجل إبادة مليون من المتوحشين لا يعتبر مواطناً جمهورياً."

ومهما يكن من قول فإن الإرهاب هو العدو الأول للإنسانية مهما كان مأثاه ومهما كانت أهدافه والتشاقف حسب رأيي وحده يستطيع تجاوز معطياته وأسبابه لأنه يعتمد الحوار ضد الصدام. فلقاء الثقافات ضمن نظام التعقل يتم حسب رأيي بفعل الأنا والمواساة والتأنس في ذلك يمكن أن نطرح رؤية جديدة للتحالف الثقافي التأنس للإنسان الجديد. وهذه الرؤية الجديدة لا يمكن حسب رأيي أن تتأتى عن المعقولية الغربية بل لا بد أن تتأتى عن معقولية الجنوب تلك التي تعاني الآن الاضطهاد بكل أنواعه وشكراً

كلمة الأستاذ الصادق بالعيد

حول النمو السياسي والنموذج الاقتصادي عبر نماذج مختارة

ولن أكذبك، حضرات الزملاء سيداتي سادتي أنا حقيقة أولاً مسرور بأنني أشارك في هذا الاجتماع وفوجئت بسرور كبير بأن في هذا اللقاء نسمع لحناً جديداً ومختلفاً عما نسمعه خارج هذه القاعة. والحمد لله في الاختلاف رحمة. حضرات السادة والسيدات أنا مسرور جداً بما سبق أن استمعت إليه والذي حقيقة جاء بزخم كبير وبإثراء عظيم للتفكير في هذه المرحلة الخاصة من حياة مجتمعنا. فالأوراق المطروحة أمامكم من

خلال الأبعاد المتعددة والتي تفضل أن تكلم عنها الأستاذ الماجري ثم من بعده الأستاذ التريكي، هذه الأبعاد مختلفة متنوعة متشابكة وهي تكون فرادى أو جماعة تحديات كبيرة لبلادنا. وأقول لبلادنا بمفردها أو كجزء من عالم ننتمي إليه ثقافة وحضارة وتاريخا وسياسة. فما نفكر فيه بالنسبة لبلادنا يجب أن يكون له هذا البعد الكبير كما تفضل الأستاذ الماجري وما ربما نستخلص من تجارب المجتمع الذي ننتمي إليه انه يجب أن يكون لنا درسا ومرجعا في التفكير بالنسبة لبلادنا.

ما نقوله وكما تفضل به زميلاي الأستاذ الماجري والأستاذ التريكي هو أننا في اليوم وفي بداية هذا القرن أمام تحديات بشرية عالمية لا مثيل لها في التاريخ. نحن الآن في عصر ما يسموه العولمة ولكن ما تفضل به زميلاي الأستاذ الماجري والتريكي ما يسمى العولمة لا يجب أن ننخدع بهذا المفهوم وهذه الكلمة. ما يسمى العولمة في الحقيقة هو الهيمنة على العالم من خلال اقتصاد وثقافة وسياسة، وهذا ثلوث غربي متكامل وهو السلاح الذي يستعمله الغرب لإلقاء هيمنة كاملة نسميها إمبريالية أو كولونيالية وما تريد لكنها هي بالأساس ثقافة هيمنة وإقصاء، فهم المهيمنون ونحن ضحايا الإقصاء والتجزيم ولا نغتر بان هذه الهيمنة الغربية هي نتيجة التوافق الثقافي العالمي بما يسمح أن نسمي هذا تراثا جيدا للكونية. هذا غير صحيح لا كونية في العالم الحاضر على المستوى الثقافي والأيدولوجي والسياسي بل هناك هيمنة ومعركة تفوقها هذه البلاد وهذه الحضارة ضد بقية العالم وضد الضعفاء منهم. لا أريد أن أطيل على الوجه القانوني من هذه الناحية لكن إذا نظرت إلى الاتفاقيات الاقتصادية التي تبرم حاليا بين أوروبا وبلاد الجنوب المتوسطي فان أول مادة في هذه الاتفاقيات تقول نحن أوروبا نفتح هذا الحوار الاقتصادي مع بلاد كذا أو كذا على أساس تعهد هذه البلاد بقبول واحترام المبادئ الأيدولوجية الثقافية السياسية الآتية ذكرها وان أدخل بها فاننا نخرجه من حلقة المتعاهدين مع أوروبا. يقولونها بصراحة تامة المبادئ أو مجموعة المبادئ الثقافية والسياسية التي نتجت عن التاريخ الأوروبي. فواضح يجب أن تقبل أن تنزع عنك ثقافتك وأن ترهن مستقبلك مع القسم الغربي ثقافيا وسياسيا واقتصاديا. فالسؤال عندنا هو ألا هل نحن واعون تماما بكل هذه المعطيات وهذه التحديات و هذه المخاطر وما نحن سنقوم به وما اعدنا من عدة لمواجهة هذا التحدي وهذا التعنت وهذا الزحف السياسي الأيدولوجي الثقافي، الاقتصادي. هذا هو السؤال فإذا نظرنا إلى هذه المسألة ربما يمكن أن ننظر إليها عربيا أو مغاربييا أو كما تفضل الأستاذ

الماجري من حلقة صغيرة ضيقة الدائرة المحلية أي الدائرة القطرية للبلاد التونسية وربما هذه الفرصة فرصة الاحتفال بخمسينية الاستقلال هي ربما لا تسرنا إلى وضعها وطرح هذا السؤال، لننزع قسما من ما ربما يمكن الإطالة فيه هو أن هذه البلاد والحمد لله بفضل ما كتسب من ثوابت سياسية واقتصادية ودينية وما إلى ذلك تمكنت من أن تنجز الكثير مدة هذه الـ 50 سنة وتمكنت من إنتاج مكاسب والحفاظ عليها وهذه المكاسب كما تكلم عليها بجدارة الأستاذ الماجري من بينها الاعتراف بان المجتمع المتوازن والمتقدم والمنفتح هو المجتمع الذي يضع المرأة والرجل على قدم المساواة هذه هي البداية والحمد لله نحن عربيا أو إسلاميا نفتخر بأننا قمنا بهذا العمل وحصل لنا مكسبا كبيرا ونحمد الله أننا إلى حد الآن لم يقع الرجوع فيه أو التراجع أو التساؤل حوله. فنحن في الاتجاه الطيب ونقول بان الخمسين سنة الفارطة لم تذهب هدرا رغم الهفوات المتعددة التي قامت بها هذه البلاد ومن يحكمها ومن يفكر لها ومن يسوسها ومن يقنن لها كل هذا والحمد لله أننا وصلنا لهذا... لكن الآن ليس المقام أن نقف على الأطلال وان نقول أننا فعلنا كذا و أنجزنا كذا,,, لا الكلمة سيده الموقف. اليوم هو ماذا سنفعل لغد تونس وربما إذا نجحنا في هذا التفكير أن نكون نموذجا للمجتمع الذي ننتمي إليه والذي نتفاعل معه والذي من الأساسي أن نتشابه معه كشريطة للنمو الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لبلادنا فهذا شيء أساسي .

كسب معركة المعرفة

أنا أشاطر تماما ما قاله وما أكد عليه الأستاذ الماجري بان سرّ التقدم في هذا العالم اليوم وكما جاء ذلك به التاريخ لبلادنا العربية الإسلامية هو هذا الأساس وهذه الثوابت الكبيرة الأساسية التي لا رجوع فيها هي أن هذا العالم لن يتقدم في المستوى المحلي الضيق القطري التونسي أو العربي الإسلامي إذا لم يكسب معركة المعرفة. وهنا ربما نقول أننا في المرحلة الحالية لا نفكر في أنفسنا وفي جيلنا فما حصل حصل إن أخذنا هذا المجهود وقمنا بهذا المجهود بان نفكر فنحن نفكر في مستقبل شبابنا ومستقبل أولاد وأولاد أولادنا لأنهم هم الذين سيأخذون هذا المكسب وسيحافظون عليه إن نحن أعطيناهم السلاح والإمكانات اللازمة لذلك. وهنا ربما أقول بان الوسيلة الأساسية لهذا والذي ربما في بلادنا العربية الإسلامية عامة وفي بلادنا التونسية بصفة خاصة لم نفهم بصفة كاملة معنى أن هذا التحدي كسب معركة المعرفة. لماذا؟ لماذا كسب هذه

السياسي ومن السلامة والأمن وما إلى ذلك فإنني لن أكون مؤهلا لان أقوم بدوري في هذه البلاد .

وبالطبع هذا يعني أن تدريجيا إن لم يقع الاعتراف بهذه الحقوق تدريجيا تنكمش البلاد على نفسها وعلى أقليتها ثم شيئا فشيئا تخرج من مستوى الأقلية إلى مستوى الانفراد ونحن نعلم أن في كثير من البلاد التي ننتمي إلى مستوى التقدم الاقتصادي النسبي فيها وقع فعلا هذا التدرج من الأقلية إلى الانفرادية المحنطة. وهذا ما نخافه وهذا اكبر ما نخافه.

عندما تكلم بجدارة الأستاذ التريكي عن هذا الاختلاف في الرأي وعن تشابك الأفكار وعن ربما حتى التطاحن هذا شيء أساسي لكي نخرج من حلقة الانسياق إلى مثل هذه الوضعيات السياسية المغلقة التي لا أمل من ورائها والتي بالطبع لا ينجر عنها إلا بالطبع التعصب مهما كان نوعه دينيا أو عرقيا أو ثقافيا أو سياسيا. مع الأسف في بلادنا العربية الإسلامية نجد مثل هذه الحالات وبعضهم يقول ربما هذه لعنة تابعة للبلاد العربية و الإسلامية التي كتب لها أن لا تعيش إلا في ظل الحكم السلطاني المحنط لكن هذا غير صحيح .

أنا أقول أن في هذا الشعب العربي الإسلامي "والكلام معانا والمعنى على جرتنا" من اثبت بأن هذه اللعنة يمكن رفعها وان هذه البلاد يمكن أن تدخل في مسار الديمقراطية والحرية من غير أن تنهار بل بالعكس، عندما تقدمت سياسيا وثقافيا ازداد تقدمها الاقتصادي والاجتماعي وأخذ لهذا لتلخيص ما أقول في هذا الميدان مثالين في البلاد العربية الإسلامية. المثال الأول في بلد إسلامي وإن لم يكن عربي هو ماليزيا التي كانت في 15 سنة السابقة تعيش تحت الدكتاتورية والكل كان يؤمن بان هذه الدكتاتورية هي شيء ضروري للقفز الاقتصادي لهذه البلاد. ونحن نعلم ما حصل في هذه البلاد وهي أنها كانت على حافة التمزق. ثم جاءت التجربة السياسية المباركة في رأيي التي قام بها الرجل السياسي والمفكر الإسلامي العظيم محمد مهاتير الذي قال "نحن سنبدأ بإعطاء كل فرد من هذه البلاد رغم تفرقتنا الديني والثقافي واللغوي وما إلى ذلك ...سنعط كل حقه وحقه وسنطالبه بان يأتي بإسهامه في تنمية اقتصاد " هذا البلاد والحمد لله أن هذه التجربة نجحت واليوم أصبحت ماليزيا في المستوى الأعلى من البلاد المتقدمة وأصبح الغرب يعترف بقيمتها ويأخذها كمثال في حديثه عن الثقة الكاملة. فهذا بلد عربي إسلامي لم تقم اللعنة عليه بل

المعركة لأن كسب هذه المعركة هو مفتاح التقدم التقدّم أولا الاقتصادي وسأحاول أن أقول بليجاز ما يعني وما ينتج عن هذا استعمال هذا المفتاح نحن نطالب في سبيل شبابنا وفي سبيل مستقبل بلادنا أن تعم بجميع أسسها ما يسميه المفكرون الديمقراطيّة الاقتصادية. وهنا الربط بين المعرفة و الديمقراطية الاقتصادية. بالطبع هناك ارتباط واضح وقوي لان المعرفة هي التي ستتمكن الفرد من أن يأتي بمساهمته للتقدم الاقتصادي لهذه البلاد. التاريخ ربما في تونس مثلا قام في مدى معين على أساس مجهود أشخاص معروفين وأجلاء قاموا بدور كبير في تقدم البلاد وكانوا جهلة تامين أنا كنت اعرف منهم من جهتنا في الساحل من كان يكسب المليارات ولا يكسب المهارة في إمضاء شيك، لكن هذا السيد قام بهذا المجهود اليوم بالطبع هذا النوع من رجال الأعمال لا يكفي. ما يستلزم هذه البلاد هو أن يكون لنا شباب متعلم مثقف من المستوى الأعلى حتى يأتي بإسهامه في تطوير الديمقراطية الاقتصادية يجب على أن يكون كل فرد منا بمجهود لإثراء هذا العمل وهذا الاتجاه الاقتصادي، إذا قبلنا بأهمية هذه العملية فإننا نفهم عندها ما أهمية ما نسميه الديمقراطية السياسية .

الديمقراطية السياسية في بعض الأوقات بل في كثير من الأحيان وفي كثير من البلاد يمكن أن نقلبها لعبة أو مداعبة سياسية كأن تأتي إلى مكان مخبأ وتضع ورقة في صندوق ثم تفتح هذه الصناديق وتحسب هذه لعبة إن لم تقبل ما وراءها إن لم تقبل أن الديمقراطية ليست لعبة ولا مسرحا سينمائيا، ونحن نعلم ان حتى في الدول التي تدعي بأنها ديمقراطية في كثير من الأحيان هم يتعاطون ويتناقفون حول نفس المسرحية وكل واحد يأخذ سهمه ما هي إذن الديمقراطية السياسية؟ الديمقراطية السياسية هي جزاء من أتى بإسهامه في إنماء الديمقراطية الاقتصادية فهناك ارتباط بينهما يعني هذا إن الديمقراطية السياسية هي امتداد للعمل التنموي الاقتصادي لهذا البلاد. فكما أنا ساهمت في إنماء اقتصاد بلادي فإنني اطلب من بلادي أن تعطيني الحق في أن أقول كلمتي في الاختيارات والاتجاهات لمستقبل هذا البلاد . بالطبع هذا يعني ثوابت وحقوق هي كأساس مسبق لا يمكن أن نتنازل عنها وكل هذه ما يسمونه أطروحة حقوق الإنسان، حقوق الإنسان هذا هو شرط مسبق، فلا يمكنني أن أقوم بمجهود معين في المستوى الاقتصادي إلا إذا اعترفت لي بما يمكنني بان أساهم في هذه التنمية الاقتصادية للبلاد بكل جهدي. فإن قمعت حريتي وإن قمعت شخصيتي وإن أنقصت من حقوقتي وإن لم تمكنني من الاستقرار

فإذا تمت ونجحت التجربة الديمقراطية في بلاد ممزقة مثل هذه البلاد الفلسطينية وهذا الشعب الفلسطيني الذي نتعاطف معه كلنا وإذا نجحت في بلاد مسالمة مثل ماليزيا أقول إن البلاد العربية والإسلامية إن شاءت ذلك لها الإمكانية بأن تعيش في جو أفضل ديمقراطيا في الناحية الاقتصادية كما أنها يمكن أن تعيش في جو ديمقراطي سليم على المستوى الثقافي والسياسي. وهذا هو تكامل بين عالم المعرفة الديمقراطية الاقتصادية، الديمقراطية السياسية هذا هو المفتاح للتقدم وهذه هي المسائل الحقيقية التي يجب أن نتحاور حولها في بلادنا غضا للطرف على كل ما يشوب من العوارض حياتنا السياسية في البلاد التونسية أو في البلاد العربية الإسلامية وشكرا.

* الملاحظة الأولى : أن إحياء هذه المناسبات الوطنية الكبرى مثل إحياء نصف قرن عن استقلال البلاد ليس احتفالا بحدث تاريخي وليس من باب التغني بالماضي وإنما هذا الاحتفال لا يكون له معنى إلا إذا درسنا تجربة الماضي دراسة عميقة لنعرف منجزاتها ولنتعمق في أزماتها وبالخصوص لنعرف الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الأزمات وما نتج عنها من نتائج سلبية في حياة البلاد. ولا بد هنا للذين ساهموا في هذه الفترة أن يقوموا بنقد ذاتي خدمة للبلاد وخدمة للتاريخ وليس كما نقرا أو نسمع أحيانا من شهادات تاريخية في كثير من الأحيان مع الأسف هي نرجسية وتود أن تبرر أخطاء الماضي.

* الملاحظة الثانية: وهي تتعلق بموضوع هذه الندوة، مفهوم المجتمع المدني وهو الكتاب الذي صدر لي قبل شهر قليلة "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي". لا بد أن نقول في البداية إن مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم دخیل على الفكر السياسي العربي المعاصر باعتباره مفهوما سياسيا . الظاهرة ظاهرة المجتمع المدني طبعاً وجدت في الفترة الحديثة في كل الأقطار العربية ويكفي هنا أن نذكر بالجمعيات السياسية والجمعيات الثقافية والخيرية والشبابية التي أسهمت في حركة التحرر الوطني في الأقطار العربية بين الحربين العالميتين وبعد ذلك. نعرف ذلك جيدا مثلا في مصر وفي تونس و في سوريا وفي المملكة المغربية وفي عديد البلدان لكن المفهوم بمعناه السياسي - وانتم تعرفون أن هناك من لا يريد استعمال مفهوم المجتمع المدني - في بعض بلدان المشرق يستعملون مفهوم المجتمع الأهلي هروبا من المحتوى السياسي لمفهوم المجتمع المدني .

هو تقم وأنجز الكثير ، بخلاف المثال الثاني الذي سأتكلم عنه باختصار لاقف في تفسيراتي .هذه البلاد عاشت منذ الفترة الجديدة وزارة محمد مهاتير في جو سياسي وثقافي واجتماعي مسالم وهذه الحالة إلى حد اليوم أما تقول ربما هذا مثال نادر ولكن أقول لك سنأخذ مثال آخر المرة هذه سيكون بلاد إسلامية أساسا وعربية بالأخص فهذه البلاد جربت تجربة ديمقراطية كاملة لم يطعن فيها أي أحد بل احترامها الكل رغم أن هذه البلاد تعيش على خلاف ماليزيا أو أي بلاد أخرى في مأساة كبرى. فمن يقول بان هناك بلاد تعيش في دراما وأزمة لأكثر من خمسين سنة مثل الشعب الفلسطيني. لكن هذا الشعب المحتل والمنهار عندما أعطيت لها الفرصة بأن يعيش تجربة ديمقراطية قام بكل الشروط وأتم العملية بكل نجاح، مما جعل الكثير من القريب والبعيد يرتبك لمثل هذه الحالة فإذا هذه النتيجة.

عبد اللطيف الفوراتي

الكلمة للأستاذ الدكتور الحبيب الجنحاني لإثراء نقاش حول هذا الموضوع ومع العلم أنه أصدر أخيرا قبل فترة قصيرة كتابا بعنوان " المجتمع المدني و التحول الديمقراطي" و موضوعه يلتقي مع موضوع هذه الندوة وهذا الاجتماع أحيل إليه الكلمة لإبداء بعض الملاحظات خصوصا لإثراء النقاش بالحديث عن كتابه وشكرا

كلمة الأستاذ الحبيب الجنحاني حول المجتمع المدني والتحول الديمقراطي

أود في البداية أن اعبر عن سروري بالاشتراك معكم في هذه المناسبة الوطنية وفي الحوار مع هذه الوجوه الكريمة من المناضلين والمناضلات في صفوف حركة الديمقراطيين الاشتراكيين. وهي حركة أصبح لها رصيد راسخ في الدفاع عن الديمقراطية وكننا نأمل أن يتعمق هذا الرصيد وهذا التراث السياسي الديمقراطي في صفوف هذه الحركة لأنها كانت سبابة وانطلقت في ظروف صعبة وواصلت مسيرتها رغم المشاكل والصعوبات. إذن إثراء لهذا الحوار أود إبداء الملاحظات التالية:

كل مجتمع أهلي هو ينتمي و يصب في المجتمع المدني وليس العكس لان مفهوم المجتمع المدني مرتبط أيضا بقضية الديمقراطية لأن طبعاً يعني لا يمكن أن نتصور بناء ديمقراطياً بدون أن تدعم هذا البناء قوى المجتمع المدني وتصور التجربة الديمقراطية ونضال المجتمع المدني أو مؤسساته يتغير وإستراتيجيتها تتغير حسب المكان والزمان. مثلاً جمعيات المجتمع المدني عندما يكون اختصاصها رعاية الطفولة أو الرياضة أو القضايا الكشفية في مجتمعات متطورة وفيها الحريات تركز على اختصاصها لكن في ظروف أخرى لا بد أن تأخذ على اختصاصها وتهتم بالشؤون العامة وبشؤون البلاد فلا يمكن أن نتصور اليوم جمعية مثلاً شبابية أو مهتمة بالتقافة أو بالمرأة أو بالطفولة أو حتى بلعبة الشطرنج في العراق المحتل وتقول أنا لا اخرج عن اهتمامي الخاص لا بد أن يكون شغلها الأول قبل اختصاصها هو تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي. إذا المهم أن تتغير حسب الظروف وحسب المكان والزمان طبعاً هنا المجتمع المدني لا يغني عن الأحزاب السياسية. كما نسمع هذه النغمة في بعض البلدان يقولون الآن في هذا العصر الأحزاب السياسية تجاوزها الزمان وهناك جمعيات، وفي عصر الانترنت... أبداً و أكبر الدليل على ذلك انه حتى في المجتمعات المتطورة مازالت الأحزاب السياسية تلعب دوراً كبيراً. المجتمع المدني يسند الأحزاب السياسية ومن مهمة الأحزاب السياسية أن تساند و أن تدعم قوى المجتمع المدني عندما تتعرض إلى الضغوط وغيرها من التجاوزات... أيضاً المجتمع المدني ليس نقيضاً للدولة بل هو في كثير من الأحيان متكامل معها متعاون معها لأنه عندما تضعف الدولة يضعف أيضاً المجتمع المدني وعندما تنهار الدولة ينهار أيضاً. في النهاية المجتمع المدني كما نعرف الكثير من الأمثلة لكن السؤال هنا أي نوع من الدولة من الحديث عن الدولة الحديثة ذات المؤسسات الدستورية الدولة الديمقراطية في هذه الحالة يكون المجتمع المدني مسانداً للدولة وداعماً لها ومتعاوناً معها أما إذا كان دولة مستبدة فانه يتحول بالضرورة إلى قوة معارضة لهذا النوع من الدولة وهذه كلها تجربة المجتمع المدني طوال التاريخ هنا يعني قضية التحول الديمقراطي وهو ما جاء في عنوان هذه الندوة طبعاً جرننا إلى الحديث عن مفهوم المجتمع المدني وعلاقة هذا المجتمع المدني بالدولة. لكن هنالك إشكالية كبرى هي الدولة والسلطة، والسلطة هي معطى أساسي وجوهري من معطيات الدولة لكن السلطة ليست هي الدولة. السلطة تنهار وتتغير وتهوى والدولة تستمر، الدولة

الحديثة وهذا نعرفه في المجتمعات الديمقراطية الاشتراكيون حكموا مع ميتران كذا سنة ذهب وجاءت سلطة سياسية أخرى لكن الدولة الفرنسية استمرت. المشكلة في المجتمعات النامية وفي المجتمعات العربية كما أشرت في الكتاب هو اختلاط السلطة بالدولة وتصبح السلطة تقول وكأنها هي الدولة وهنا تبرز المشكلة. وعندما نعود إلى دراسة حركات التحرر الوطني العربية ماذا نشعر كما قلت اختلاط السلطة بالدولة وخاصة في حالات التي قاد حركات التحرر الوطني زعماء كارزماتيون إلى درجة الزعاماتية الكبرى والذين مسكوا زمام الحكم غداة الاستقلال مثال في الأقطار العربية الزعيم الحبيب بورقيبة في تونس، نكروماه في غانا، سيكوتوري في غينيا، سوكارنو في إندونيسيا وغيرها من الأمثلة. فتصبح الدولة إن وقع قياس الدولة وهياكلها على قمة هذه الزعاماتية ومن المعروف من يعود إلى دراسة محاور جلسات المجلس القومي التأسيسي الذي انتخب خمسة أيام بعد استقلال تونس يوم 25 مارس 1956 إلى الإعلان عنها سنة 1959 يجد هنا الصراع الكبير بين النواب ولهذا من بين الأسباب التي أطالت إعداد الدستور ثلاث سنوات وهي من الحالات النادرة في البلدان لأن تجد هنا النقاش الكثير يعني لمحاولة نسج الدستور على قمة هذا الزعيم الكارزماتي الكبير. طبعاً هذه تجربة تاريخية لكن المشكل أن هذا النوع من الخلط بين السلطة والدولة في هذه الفترة التي حكم فيها أمثال هؤلاء الزعماء كان له تأثير سلبي في الفترات اللاحقة لأنهم لم يضعوا أسس الدولة الحديثة بمؤسساتها الدستورية الممثلة تمثيلاً حقيقياً. طبعاً هنالك تيارات كثيرة دولة مستقلة حديثاً، الإرث الاستعماري تصفية الاستعمار كل ذلك فرض تلك الظروف هذا كلام قابل للنقاش لكن المهم أن نستخلص من ذلك وما أدت إليه النتائج.

* الملاحظة الرابعة والأخيرة : أ، أرجع إلى التاريخ بأن الشعوب العربية لم تنتظر أملاء الخارج في الدفاع عن الحرية والدفاع عن الحرية عريق في حياة الأمة العربية منذ الحرية والدفاع عن الحرية ضد الحكم الاستبدادي في الداخل وضد الهيمنة الأجنبية في الوقت نفسه من الثورة العربية في مصر في نهاية القرن التاسع عشر إلى يومنا والمركبة مستمرة وقدمت النخبة السياسية والثقافية والمفكرة العربية طيلة أكثر من قرن قدمت ودفعت ثمنها باهظاً في الدفاع عن الحرية.

المناضلين من أجل الحرية الذين عرفتهم بلادنا فخلال الستينات كان أول من تحدى السلطة ليس بالضرورة السلطة السياسية أو سلطة الدولة بل سلطة أخرى وكان من الأجدر أن نستمع إليه لولى أنه أبدى أن يفيدنا بتجربته تلك في مواجهة السلطة يعني ليس بالضرورة السلطة السياسية كما قلنا لكن لعلنا نستمع إليه خلال النقاش أود أن أعرض عليكم أحد الأمرين إما أن نذهب للاستراحة وتناول بعض القهوة والمرطبات أو نواصل النقاش إلى مداه ثم الكلمة الآن للأخت سعاد الغربي .

النقاش العام

كلمة الأستاذة سعاد الغربي حول " أين نحن من استقلال القرار السياسي "

شكرا سي عبد اللطيف، إن مشاركتي وكلمتي ستكون في شكل تساؤلات خاصة بعد ما سمعناه من المحاضرين في محاضرتهم الثرية والشيقة والتي أفادتنا بالكثير من المعلومات.

سأبدأ بهذه التساؤلات وأقول أبدأ من التسعينات بعد انتشار ظاهرة العولمة وما آلت إليه في كل المجالات من تأثيرات ومن نتائج أثرت خاصة على شعوب الدول النامية نجد أنفسنا نتساءل وهنا كلمتي ستكون ملتصقة كثيرا بالموضوع بالديمقراطية و باستقلالية القرار.

على أي ديمقراطية وعلى أي استقلالية القرار نتكلم عندما أصبحت حدود الدولة القومية تتعرض على اختراق إقتصادي وسياسي وإعلامي وثقافي على أي إستقلالية قرار نتكلم عندما تضطر دول إلى التفریط في بعض مقومات السيادة لفائدة كتلات دولية أو إقليمية أو قارية تتجاوز الحدود القومية؟.

• على أي ديمقراطية وعلى أي استقلالية قرار نتكلم عندما نلاحظ أن الدولة القومية قد عجزت بمفردها في المحافظة على أمنها وعلى أمن مواطنيها أمام إمكانيات الأفراد والجماعات و عصابات المافيا و التطرف والجريمة المنظمة و تجار السلاح و المخدرات و الهجرة غير

النخبة لم تنتظر أملاءات المشاريع الأجنبية ومشروع الشرق الأوسط الكبير من أجل الدفاع عن الحرية وهناك الكثير من الضحايا والجحافل وتعرفون أنتم في تونس محاكمات الطلاب والمظاهرات وفي غيرها من الأقطار العربية هي قضية المعرفة عن الحرية والطريف أن هواة الحركات الإصلاحية في القرن التاسع عشر تفتنوا إلى هذه النقطة مثل خير الدين المصلح التونسي المعروف بخير الدين التونسي انتبه بعد أن باشر السلطة مدة طويلة ونتيجة الممارسة ثم ذهب وقام بجولة في فرنسا انتبه أن الأساس هو الحرية فيقول في كلمة أن أساس التقدم والعرفان في أوروبا هو الحرية ومن الغريب أو الطريف في الوقت نفسه أن أروي لكل هذه القصة الأخيرة وأختم بها وقد طالت الجلسة وأريد أن أدخل شيئا من المزح عليها أن شيئا من شيوخ الزيتونة الشيخ أحمد ابن أبي ضياف كان ضمن وفد أحمد باي والمشير الأول في زيارته إلى فرنسا سنة 1846 والشيخ أحمد ابن أبي ضياف هو تقريبا في نفس السن مع أحمد باي فلم يكن وقتها وزيرا لديه بل كانت هناك صداقة بينهما، ففي يوم من الأيام كان يتجولان خارج البرنامج الرسمي في شوارع شان إليزي فالتقت أحمد باي إلى صديقه الشيخ أحمد ابن أبي ضياف وكان معمما يعني يتجول بعمامته الزيتونية قال له ما أشوقني إلى الدخول إلى تونس من باب عليوة وأشم رائحة زيت الفطائر هناك فالتفت إليه الشيخ ابن أبي ضياف وقال له أنت لا تشاق إلى تونس من أجل ذلك وإنما لأنك هناك تحكم في رقاب الناس وأنت هنا واحد منهم فقال احمد ابن أبي ضياف للشيخ لا سامحك الله لماذا لا تحملني على حب الأوطان فقال له و هنا ربط بين الوطن و الحرية قال له أن الوطن هو هنا الحرية أنا هنا أقف على أرضها و أرد من مائها و أنتسم هوائها. فهذه هي إذا الحرية و قال له بعد ذلك و تحدث عن سكان هذه المدينة وما معناه ولا عيب فيهم غير أن نزيلهم ينسى الأحبة والأهل. إذا أصبح مفهوم الحرية عند هذا المصلح التونسي ليست الرقعة الجغرافية لوطن هو الذي يتمتع فيه المواطن بحقوقه و بحريته قبل أن يكون حدودا جغرافية و أرضا ومع شكرا.

السيد عبد اللطيف الفوراتي

شكرا للأستاذ الدكتور الحبيب الجحاني على هذه المداخلة كان بوجدنا أن نستمع أيضا إلى الأستاذ بوبكر عزيز وهو من أول

الشرعية وأصبحت هذه الدول تطلب النجدة الدولية و التنسيق الأمني على المستوى العالمي؟.

• على أي استقلالية قرار نتكلم عندما تقوم حاليا الشركات العابرة للحدود بغزو العالم اقتصاديا و بتوجيه سياسته؟.

• على أي ديمقراطية نتكلم عندما أصبحت منظمة الأمم المتحدة تصدر القرارات و تطبقها بسرعة بما يلاءم مصالح القوة العظمى و حلفائها في عالم أحادي القطبية؟

• على أي استقلالية قرار نتكلم عندما أصبحت الدولة تطوع برامجها واختياراتها لرغبات الشركات العابرة للحدود حرصا على جلب الاستثمارات الأجنبية؟. إلخ ..

و بالتالي فإن ما نلاحظه هو تراجع أهمية الدولة مثلما قال الأستاذ المحاضر سابقا و في المقابل نلاحظ بروز مراكز جديدة للقرار السياسي على الصعيد العالمي و بالتحديد قرار الولايات المتحدة الأمريكية و القوى الأوروبية و الصهيونية.

و مما لا شك فيه أن لهذه المستجدات أضرارا و سلبيات على الأفراد و على الجماعات.

و حسب اعتقادي فإن تحقيق العدالة الاجتماعية المفقودة في عالمنا الحالي و الدفاع عن استقلالية القرار و المحافظة على الهوية و التمسك بالديمقراطية الفعلية التي هي جميعها من ثوابت حركتنا - حركة الديمقراطيين الاشتراكيين - إن تحقيق هذه الثوابت و الدفاع عنها يتطلب تضافر الجهود و توحيد الصفوف فهي مسؤولية كل القوى المناضلة.

و على غرار المشهد السياسي العالمي الذي أصبحت فيه القرار يخضع لفائدة القوى العظمى على حساب العالم النامي الذي ازداد فقرا و بؤسا و تهميشا .

فإن ما نلاحظه في دول العالم النامي و الذي تنتمي إليه بلادنا هو قرار يخضع للسلطة المركزية قرار بصوت واحد و بلون واحد و غم تعدد الأحزاب و رغم تواجد سلطة قضائية و سلطة تشريعية لكن هذه الهياكل هي من المفروض أن تكون هياكل منتخبة فعليا حتى تكون مبنية على

أسس ديمقراطية صحيحة نجدها بعيدة عن الخيارات و تطلعات شعوبها و منعدمة القرار و منحازة لقرار السلطة التنفيذية.

• أين نحن أيضا من استقلالية قرار أحزابنا المعارضة و استقلالية قرار المنضات و الجمعيات الوطنية التي تتخبط حاليا في أزمتات متواصلة؟ فهل هذا أيضا بتأثير العولمة؟ و هل العولمة هي فرصة للعالم النامي لنيل الديمقراطية أم لتعميق الاستبداد؟.

لكل هذه المستجدات الخطيرة نجد أنفسنا أمام تحديات متنوعة فهل سنكتفي بتنظيم ندوات و لقاءات أم المطلوب منا أكثر من ذلك؟

أعتقد أن غاية هذه الندوات هي غاية تحسيسية لمعاينة الواقع لأنه عندما تحصل القناعة بسلبات الموجود تتكون الجرأة اللازمة التي نتقنا لتحقيق المنشود.

إجابة الدكتور الصادق بالعيد للأخت سعاد الغربي:

شكرا أولا للسيدة سعاد الغربي لهذه الأسئلة ذات البعد العميق، الحقيقة وهي من بين التساؤلات المطروحة في عالمنا اليوم استقلالية القرار أو الدولة واستقلالية القرار نحن نعلم بأن مفهوم الدولة المعاصر بني على أساس السيادة في اتخاذ القرار و في الدستور التونسي جاء فيه أن تونس " دولة مستقلة ذات سيادة " هذا هو بيت القصيد و الكفاح الوطني في بلادنا و غيرها أساسه استرجاع السيادة و الاستقلالية في القرار السياسي العام و تغيير مصير البلاد. ما نلاحظه اليوم كما قالت السيدة سعاد هو اضمحلال استقلالية القرار للهيكل أو المؤسسة الدولة سواء كان ذلك على المستوى الداخلي و قد ذكر ذلك السيد الجحاني أو على المستوى الخارجي الدولي. ما كنت أدرسه عندما كنت شابا في القانون الدولي هو أن الدولة هي حصن المجتمع السياسي فلا يمكن أن يدخل إلى التراب الوطني غير ما أقرته الدولة صاحب السيادة في تلك البلاد فأنت إذا أصدرت حكما في بلد أجنبي يجب أن تأتي و تطلب من صاحب السيادة لتنفيذ ذلك الحكم . الإشكال أنه هنالك اضمحلال فضيع لاستقلالية مجمل الدول خصوصا منها الضعيفة فيكون استقلالها في القرار أقل درجة. لكن أين المخرج ، فرغم هذه

المعلومات و قفزت على بلدان كاليابان و الولايات المتحدة و هي تصدر الآن الأدمغة و هذا هو الرهان الكبير فاليوم يجب علينا تكوين نخب علمية جامعية ممتازة متعددة و متنوعة حتى تساير الدرب في هذا العالم الجديد الذي هو عالم المعرفة . و أقول إننا نحن نعمل على المقارنة المعادلة القديمة لماذا لأن في تونس في الفترة الأولى وحتى في الفترة التي لحقتها في بلادنا لأن بلادنا كانت فقيرة بدأنا بالتعميم ولكن بفرض المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت قبلنا على مبدأ المجانية لكن اليوم التعميم والمجانبة جاء من وراءه اضمحلال مستوى التعليم في كل المستويات فما هو الاستنتاج؟ فالاستنتاج هو أن على هذه البلاد وعلى هذا المجتمع وعلى هذا الشعب أن يأخذ مسؤولية كاملة في هذا الميدان وأن يعترف بأن عليه أن يقوم بتضحيات مالية وغيرها كبيرة جدا إذا أراد أن يساير الموكب الحضاري الحالي وأن يثري الاختيار الأولي الذي بدأ به من تعميم ومجانبة التعليم . فالمبدأ القديم لم يعد صالحا للنجاح في الرهان كغيرنا من الدول الناجحة. هذا من جملة الخيارات التي علينا اعتبارها .

عبد اللطيف الفوراتي

شكرا على الردّ و أطلب من المتدخلين الاختصار في ذلك و الكلمة الآن للسيد لطفي النجار .

لطفي النجار

بعد شكر الحركة على الدعوة لهذه المناسبة الطيبة و أمنياتي أن تعقبها ندوات أخرى متنوعة ، لي 3 أسئلة سألقها بأسلوب برقي ، سؤالان للأستاذ الماجري : أولا سؤالي الأول ذو بعد فني ، لماذا و قع الاختيار على سنة 2030 كأفق لسيناريوهات المستقبل؟ هل هو اختيار اعتباطي أم لاختيارات أخرى؟ سؤالي الثاني للأستاذ الماجري و هو يحمل إشكالا فكريا ، من أين تأتي كل هذه الوثوقية عندما يقول أن العالم سيتحول إلى التعددية القطبية بعد أن كان ذو قطب واحد؟ هل هي رؤى مبنية على أساس نظري أم حلم منفصل على كل تبصر علمي لأن هناك سيناريوهات أخرى منها سيناريو

الضغوطات و المعطيات الجديدة في عالمنا اليوم ، الذي يجب أن نتعايش معه ، فإننا نجد أمثلة لا بأس بها تثبت لنا و تظهر بأن الدولة إذا اكتملت لديها بعض الشروط ، يمكن لها أن تتعامل مع هذه الاختراقات المتعددة لاستقلالية قرارها و سيادتها بحكمة . كبلد صغير لم نكن نسمع عنها الكثير لمدة طويلة و هي فنلندا، هذه الدولة، صغيرة كذلك مثلجة في 4/5 مساحتها و في 4/5 في السنة و ليس لها ثروات كثيرة إلا الخشب الذي تصدره. لكن الآن هي من أثرى البلدان في العالم المتقدم وتأخذ الدرجة الأولى من خلال المعايير الدولية من ناحية التقدم سياسي والاقتصادي و غيره لماذا و ما هو السر؟ ببساطة تكلم عنها الأخ الماجري بأن المفتاح هو امتلاك المعرفة حيث أن فنلندا أصبحت في ذلك دولة كبيرة تنافس أكبر القوى في العالم بفضل تملكها للمعرفة فهي التي تصرف أكبر نسبة من مداخيلها في تقدم العلم و تجاوزت في ذلك اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية و تعلمون بأن اليوم الولايات المتحدة هي في حال التأخر و نفس الشيء بالنسبة للاتحاد الأوروبي من خلال تقرير بلدان OCDE بالمقارنة مع بلدان جنوب شرق آسيا في تملك سلاح المعرفة و هذا هو بيت القصيد. ونحن في تونس أين نحن من ذلك؟

فمن خلال تجربتنا في تونس ، فنحن في هذه البلاد منذ 50 سنة أنجزنا الكثير في هذا الميدان منذ السنوات الأولى من الاقتصاد ، فتعميم التعليم شامل بكل البلاد ، فعندما تكون بمنطقة البيبان و هو شريط ساحلي لا يتجاوز عرضه 300 متر في آخره مدرسة على الحدود الليبية. فشبكة المدارس توجد بكامل البلاد و نفتخر بهذا التعميم للتعليم و تثقيف المجتمع . و هذا المجهود بدأ مع النظام القديم و تواصل مع النظام الجديد ، لكن ما أقوله اليوم هو إن كانت تونس ناجحة على أساس المعادلة القديمة من ناحية تصميم السياسة المعرفية في البلاد إن هي كانت ناجحة على أساس المعادلة القديمة فأننا أقول بكل بساطة بأن تونس اليوم هي بصدد خسارة هذا التقدم لأن المعادلة لم تقم مراجعتها، اليوم سياستنا في هذا الميدان التعليم والبحث والمعرفة لا يجب أن تقوم فقط على مبدأ التعميم و المجانية حيث تغيرت الأوضاع فمع تعميم المعرفة فإننا مطالبون من وضع تخطيط طويل المدى متلف للمالية حتى نكون بذلك نخبة توازي ما فعلته الهند رغم فقرها في مدة وجيزة إذ أصبحت رائدة في ميدان

الفضى و سيناريو الحكومة العالمية و كلها سيناريوهات غير نهائية.

سؤال عام : لاحظت عدم أو غياب لمداخلات حول أسئلة يجمع الكل أم أنها أسئلة محرقة تهتم بالعين أي الآن واليوم فمجمع المداخلات اتسمت ببعض العموميات النظرية . و كنت أتوقع مقاربات نقدية و رصدا رصينا لمجمل التحولات الديمقراطية في العالم العربي وفي تونس أساسا مع الشكر. وأوجه هذا السؤال إلى الكل بمن فيهم السيد إسماعيل بو لحية.

عبد اللطيف الفوراتي

الكلمة للأستاذ الماجري .

صالح الماجري

أشكر الأستاذ المتدخل على أسئلته القيمة وسأحاول الإجابة باقتضاب تام.

نحن نحتمل بخمسينيته و هذا التقييم يمكن أن نقول يحمل مسؤولية جيلين، جيل الاستقلال و جيل بناء الدولة ، و الآن جاء جيل جديد وهو جيل الأحفاد وجيل بين 25 و 30 سنة . و هذا الاختيار ليس اعتباطيا بل متمشيا مع الحياة.

نقطة ثانية ، هل نسير نحو عالم يقبل سيناريوهات أخرى أم لا ؟ لا شك أن مفهوم السيناريو هو في حد ذاته ينفي أي ثقة مطلقة ، إلا أن أغلب الدراسات التي تجدونها في جميع مراكز الدراسات العالمية الأمريكية، اليابانية، الأوروبية، للأسف لا نجدها في مركز الدراسات الوطني وهذه هي نقطة ضعفنا و كلها تؤكد أن السيناريو الأقرب إلى الوقائع التقنية و العلمية و كما قالها الأستاذ الصادق بالعيد من خلال تجارب ناجحة كفنلندا و الهند و ماليزيا و الصين أن هنالك حضارات صاعدة و أساسا في آسيا و هذه مؤشرات موثوقة وثابتة . يبقى إذا أصابت الصين ثلاثة "تسونومي" متواصلة أو تجبيرات نووية فهذا ممكن أن يغير هذا اليقين العلمي.

أريد أن أتدخل في نقطة أثيرت سابقا و عبر عنها بكل وضوح الأستاذ بلعيد أن هناك معادلات قديمة و أخرى جديدة و عالم جديد و آخر قديم و منطق قديم و منطق جديد و فكر قديم و فكر جديد وسألتني زميلة سعاد أن هذا الحزب حرككم يمكن أن يكون حزبا جديدا إذا أدخل الجيل الجديد و أنهم يأتون بفكر جديد . فالمطلب إذا هو الفكر الجديد...وشكرا

إسماعيل بو لحية

في الحقيقة، سؤالك حول تعثر الديمقراطية ، أقول أن الديمقراطية تحتاج إلى ديمقراطيين و الأحزاب السياسية تحتاج إلى أنصار الديمقراطية و حركتنا انبثت على هذه القيم و كل مجتمع يفرز القوة التي تؤمن بهذه القيم . و إلى الآن و كما جاء على لسان الأستاذ بلعيد، حققت تونس ربما أرضية كالتعليم و تحرير المرأة، لكن ما زالت الممارسة التي تحتاج إلى حوارات مثل هذه كالملتقيات و الندوات التي نسعى كحركة القيام بها في كل المناسبات لتعالج هذه المواضيع بنظرة استشرافية و نتمنى تواصلها، و لنا في الحركة لقاءات شبه أسبوعية تقيمها لجنة التنمية السياسية لطرح القضايا والتحاور. و لقاءنا الأخير كان مع الأستاذ الفيلاني حول تعثر المسار المغربي و سنطرح كثيرا من القضايا الأخرى و نتمنى أن تكونوا معنا و شكرا .

عليه العلاني

شكرا سيدي رئيس الجلسة ، لي بعض التعقيبات على المداخلات ، أولا مداخلة الأستاذ الماجري ، ذكر الغرب في حديثه عن حرب الحضارات و أقول أن الغرب هو الذي فجر هذه الحرب لتبرير السيطرة على النفط فهو طرف في مسألة الحرب على الإرهاب . وليس كما يقال أن الطرف العربي هو المسؤول عنها، في حين أن من بين العناصر التي فجرت حرب الحضارات هو الغرب بتصنيفاته المختلفة .

و بخصوص مداخلة الأستاذ التركي تحدث عن الإبادة ، في القرون الماضية ، و كيف كان الغرب يدخل في التصفية العرقية

تلازم الديمقراطية الاقتصادية والسياسية و النهج السلمي للعمل السياسي و شكرا.

محمد رجا لتيتم

سؤالي متمم لمداخلة عليّة علاني، و هو يخص ما طرح حول صراع الحضارات الذي هو في رأيي ليس مظهرا أو صورة لما يحدث بل هو مبني مصطنع أتقن خلقه التيار المسيحي المتصهين في الولايات المتحدة و دفع للتظير له منظرين منهم "هنغتون" و "فوكوياما" إلي المفكرين الحاليين لهذا التيار و ذلك و ذلك لتبرير الاستعمار في صورته الجديدة و لتبرير الهيمنة العسكرية التي تخدم بالأساس دول الشمال وفق المصالح الاقتصادية التي تمثل الدافع الأساسي للاستعمار الكلاسيكي القديم الذي يخطط له من جديد لابتزاز الخيرات بأقل كلفة من السابق بعنوان الديمقراطية و الدفاع عن حقوق الإنسان.

فلمسألة هذه ، ليست إلا خطابا لتبرير هيمنة الشمال على الجنوب و ليس كما يقال صراع غرب شرق بل هو بين شمال جنوب . و أنت أحداث 11 سبتمبر لتبرر هذه الأطروحة، و ما حدث بعد ذلك سيناريو متمم لما وقع التخطيط له و انجازه فيما بعد مع الشكر.

عبد اللطيف البعيلي

بعد السلام ، انتبهت لموضوعين مما حضرت عليه ، إذ هناك خلط بين مفهوم صراع الحضارات و حوار الحضارات، حيث أنفي وجود صراع حضارات لأن لا فرق بين الحضارات حيث ستنتقد مع بعضها و تتلاقح و حدث ذلك عبر التاريخ، وهذا الموضوع يحق الرجوع له في مناسبة أخرى لأوضحه أكثر و أكتفي بهذا.

الأزمة الحقيقية بين الشرق و الغرب ليست أزمة ثقة فقط بل أزمة مفاهيم. فنحن اليوم أمام أمرين ، الأولى هي العزوف عن تحديد المفاهيم ، و في تحديدها يقع توحيدها و ينتقي ذلك الإشكال

ضد مخالفه إلى أن حدثت الثورة الفرنسية و الأمريكية. و فكرة الإبادة في الأصل موجودة في الغرب و هي قديمة في التاريخ ، ونحن نقول أن من الأسباب التي تعرقل مجتمعاتنا في التحول إلى الديمقراطية هو الموروث الثقافي الذي يعرقل تقدمنا بفكرة الإبادة موجودة حتى في فقهاء الإسلام بمقولة قتل الثلاثين لإصلاح الثلاث ، هذا طبعاً حتى مع ما تحدث عنه التريكي في مفهوم "التثاقف" الذي يقتضي عدم وجود طرف مهيم و آخر ضعيف يجب أن يكون هناك حوار بين الثقافات مسألة التثاقف حتى تاريخنا العربي والإسلامي والدكتور الأستاذ الحبيب الجحاني يعرف هذا جيداً أنها كانت أيضاً محصورة في الزمن في التاريخ الإسلامي عندما نرجع إلى المعتزلة يمكن أن نقول الفترة الوحيدة التي كانت فيها التثاقف الحقيقي .

بالنسبة الرد الثالث على محاضرة "بلعيد" ، عندما ربط بين الديمقراطية الاقتصادية و الديمقراطية السياسية ، أقول سيدي العزيز أن ذلك كان جوهر الخلاف بين حركتنا و السلطة السياسية في العهد البورقيبي . فعندما نرجع لخطابات الهادي نويرة في السبعينات كان يقول أن بلادنا لا تحتاج إلا لديمقراطية اقتصادية و أن كل إصلاح سياسي سابق لأوانه . لهذا السبب من ركائز قيام حركتنا ، تلك العلاقة الجدلية بين هذين العنصرين . و آخر ملاحظة – من خلال ندوتنا و مساهمة مني في الموضوع ، أمل أن تكون إستراتيجية السلطة في الخمسينية القادمة يكون بكسب رهان مجتمع المعرفة الذي لا يتم إلا بكسب التلازم بين الديمقراطية الاقتصادية و السياسية. فما نتصف به في تونس و البلدان العربية هو ذلك الحوار الأصم بين الدولة و قوى المجتمع المدني فهي علاقة صراع و ليس علاقة حوار و أن تتخلى الدولة عن خطاب الوصاية و امتلاكها الحقيقة فعليها الإقرار بحق الاختلاف. إذ أن توا صل خطاب نخبنا الحاكمة لن يقود إلا للقطيعة مع نخب المجتمع المدني. وعلى هذه القوى المجتمع المدني أن تتجنب سياسة الهروب إلى الأمام و تعول على قواها الذاتية إذ أن الاعتماد على القوى الخارجية لم يفد ماضيا و لن يفيد مستقبلا. لأن القوى الخارجية لا تتحرك إلا من منطلق مصالحها. فالإصلاح لا ينطلق إلا من الداخل و تكون انطلاقا لخلق قاعدة تتبنى مشروع الإصلاح السياسي الذي يأخذ في الاعتبار

تدخل في شؤونها على سبيل المثال. ولذلك علينا كنخب سياسية اليقظة من ذلك و مقاومة المرامي الاستعمارية برفض الأجنداث الخارجية التي لها غاياتها الباطنية و الدفاع عن مبدأ السيادة الوطنية، و شكرا .

مثل مفهوم الإرهاب الذي هو مشروع عند البعض و محرّم عند آخرين. كلنا ضد الإرهاب، وما علينا إلا أن نوحّد ذلك المفهوم. توجد اختلافات بيننا و بين الأخوة، مثال في مفهوم حقوق الإنسان، إذا نظرنا إليها، فهي مطلب إنساني، ولا يهمننا لونه أو دينه فهي مطلب إنساني بحت. فلتحقيق الديمقراطية علينا توحيد هذا المفهوم، و حول ما قاله الإخوة مع الاختلاف و أنّ الاختلاف رحمة، فالاختلاف هو عنوان الديمقراطية. فهناك آليات لتحقيق الديمقراطية منها الصندوق الذي يمثل أحدها. وهناك آليات أخرى تسبق منها التداول السلمي على الحكم و حقوق التنظيم و احترام حقّ التنظّم. و أوكد أمر هام ، ينقص بلادنا، هو غياب دور النخبة و عجزها لغياب الإرادة السياسية و الفكرة ، كذلك مفهوم القومية القطرية الذي ساد في العهد البورقيبي و الذي زال بحكم التطور مع سيادة الفضائيات العربية. فلا يمكن أن ننجح في أي مشروع قطري بمفردها و كلما كان الفضاء أوسع و التكتل أهم تتكون الأقطاب لتبقى في زمن العولمة ، في التعليم لا أشاطركم في ذلك .

مداخلة رضا بن حسين

أريد أن أتدخل بمناسبة الاحتفال بخمسينية الاستقلال أن أوكد على مفهوم السيادة الوطنية الذي مثل المبدأ الأساسي للحركة الوطنية في صراعها المير ضد الاستعمار الفرنسي من أجل استرداده . لكن اليوم و مع التحولات الجارية في العالم ، فإن قوى الغرب تحت ذريعة مقاومة الإرهاب و البلدان المارقة في عالمنا العربي الإسلامي هي تجيز التدخل في شؤوننا و تمس من سيادتنا الوطنية تحت تعلّات مختلفة . ونحن اليوم في وضع يشبه لمرحلة ما قبل دخول المستعمر لبلداننا في القرن التاسع عشر ، فما هو الفارق بين خطاب " كليمنسو" الذي كان يبرّر استعمار بلداننا بضرورة إدخالها إلى مصاف الدول المتحضرة و مقاومة التعصّب الإسلامي من خطاب " بوش" المبرّر لاستعمار العراق بضرورة نشر الديمقراطية و مقاومة الإرهاب الإسلامي ، المصطلحات فقط تتغير .

بيان بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال

تحياي اليوم باعتزاز حركة الديمقراطيين الاشتراكيين الذكري الخمسين للاستقلال الذي هو ثمرة جهود كل التونسيين من جميع الفئات والجهات وتترحم في وقفة إجلال وإكبار على أرواح الشهداء الأبرار وكل من ناضل في سبيل عزة تونس وبناء الدولة الحديثة وفي مقدمتهم الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة.

كذلك ما الفارق بين تدخل السفير الفرنسي "روستون" في شؤون الدولة الحسينية و ما يقوم به السفير الأمريكي ببلبنان من

وإن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي هي امتداد للحركة الوطنية بقدر ما تحترم قيم التعددية وحرية التعبير والمشاركة الشعبية بقدر ما ترفض التدخل والوصاية كما ترفض محاولات المس من ثوابتنا الوطنية لإيمانها العميق بأن الاعتماد على الذات ومزيد البذل والعطاء في جو من الانسجام والحرية هو السبيل الوحيد للتحديث والتقدم.

وتونس أرض الحوار والتفتح والتسامح والتضامن والاعتدال تتسع لكل أبناءها وأن الرئيس زين العابدين بن علي رئيس كل التونسيين يصغي بحسه المرهف إلى نبض المجتمع ليوقف غدا 20 مارس 2006 مع التاريخ للشروع في خمسينية جديدة تعزز استقلال البلاد وتشجع للمستقبل لإدخال بلادنا بخطى ثابتة مجتمع المعرفة سمة القرن الواحد والعشرين بعد أن احتضنت باقتدار قمة المعلومات للانخراط في ثورة تكنولوجيا المعلومات والمراهنة على جيل الشباب لمواكبة العصر حتى تبقى تونس جيلا بعد جيل مستقلة منيعة ورائدة في محيطها.

تونس في 19 مارس 2006
الأمين العام
إسماعيل بولحية

وإن المحافظة على الاستقلال هو جهد متواصل للجيل الحاضر لا يقل شرفا ونبلا عن جهود الجيل الذي خط بفضل التضحيات وثيقة 20 مارس 1956 وبوأ تونس مكانة الرائدة والسبق في سلسلة الاستقلالات في القارة السمراء في الستينات.

ويندرج تمشي حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي انبعثت في أواخر السبعينات كمشروع مستقبلي للإسهام في نشر قيم الحداثة والتقدم لتحسين الاستقلال باعتبار الديمقراطية هي الركيزة الأساسية لتجميع كل التونسيين والتونسيات على قواسم مشتركة تضمن التعدد والتنوع للإثراء الحوار الوطني والمبادرات والاجتهادات التي تصب كلها في مصلحة تونس التي تبقى فوق كل اعتبار.

ومن هذا المنطلق تحديدا كنا من الأوائل الذين أيدوا التغيير وساندوا الرئيس زين العابدين بن علي في مشروعه الإصلاحية لأن الرئيس بن علي لم ينقذ فقط البلاد من الضعف والتفكك ولم يكتف بأن جنب البلاد انزلاقا خطيرا نحو العنف وإنما اعتبر في بيان السابع من نوفمبر أن ذلك لا يتحقق إلا بالتمسك بالخيار الديمقراطي وبمقوماته الأساسية مثل تفعيل التعددية ودعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

لذلك عندما نسجل في هذه الذكرى الوطنية الخالدة تمسكنا بالربط بين الاستقلال والديمقراطية فإننا نجسد الوفاء لبيان السابع من نوفمبر ونجدد العهد الذي يجمعنا بالرئيس زين العابدين بن علي.

إن ما تراكم لتونس من إنجازات ومكاسب خلال العقود الخمسة الماضية وفي طليعتها تحرير المرأة ونشر التعليم يسر انصهار بلادنا في عصرها وأهلها في الطموح في بلوغ أعلى المراتب بفضل ما توفر لديها من إرادة سياسية وطاقت وكفاءات.

وإن الاتعاض اليوم بما يعيشه البعض في عالم تتسارع فيه التحولات وتنتامي فيه مظاهر التحديات لمفاهيم السيادة والاستقلال لفرض الهيمنة والوصاية يحتم على كل تونسي وتونسية يعتز بالانتماء لهذا الوطن الوعي بأبعاد المرحلة للتصدي لكل ما من شأنه المسّ بسمعة تونس والقبول بالتدخل الأجنبي للتأثير على استقلالية قرارنا وارتهان مصيرنا في اللعبة الدولية التي تجري أمام أعيننا وهو ما يفرض تحصين البلاد بجهة وطنية يتعايش فيها كل التونسيين والتونسيات ضمن مبادئ الاستقلال وقيم الجمهورية.